

الوضع يمكن أن يشمل اقتصاديات أوروبا الغربية واليابان ويسبب اضطرابات خطيرة ، وتقنين ، وغير ذلك من الآثار السلبية في هذا البلد ( أمريكا ) « (٤٧) . ان تسيطر الدول العربية على كميات كبيرة من احتياطي النقد ، يقول بروجهام ، « لن يكون مجرد عامل يسمح لها باستخدام النفط كسلاح ، فهذا الاحتياطي هو سلاح بحد ذاته . ولكن هل ستلجأ دول الشرق الاوسط او بعضها لاستخدام نفطها او احتياطياتها النقدي كسلاح سياسي ، ولاية أغراض ؟ ذلك ما لا أستطيع التنبؤ به . الا أن الحقيقة التي يجب ان ندركها هي ان تلك الدول تستطيع ذلك ، وتلك حقيقة لا نستطيع تجاهلها ونحن نرسم سياستنا الخاصة بالطاقة او سياستنا الخارجية » (٤٨) .

### اتفاقية المشاركة والنفط العربي

كان تشكيل منظمة الدول المصدرة للنفط عام ١٩٦٠ ، هو الخطوة الاولى في طريق السيطرة المالية . ففي ذلك العام تشكلت المنظمة بهدف مواجهة التدهور الذي طرأ على اسعار النفط الخام في أواخر الخمسينات . وقد نجحت الاوبك في الستينات بوضع حد لتدهور الاسعار ، لكنها لم تستطع حمل شركات النفط على زيادة مدفوعاتها الى الحكومات الا بمقدار ضئيل للغاية .

أدت حرب ١٩٦٧ الى انطلاق القوى التي أحدثت تغييرا جذريا في صناعة النفط الدولية . فقد أدت تلك الحرب الى زيادة العداء العربي للمصالح الغربية بسبب الدعم الاميركي لاسرائيل . كما أدت الحرب ايضا الى اغلاق قناة السويس مما جعل أوروبا الغربية تصبح أكثر اعتمادا على النفط الليبي . ثم جاءت الثورة الليبية وتلا ذلك مباشرة قيام مجابهة بين ليبيا وشركات النفط . عرضت الشركات يومها زيادة زهيدة في المدفوعات مما أغضب النظام الثوري في ليبيا . وفي المجابهة الثانية بين الطرفين رمت ليبيا بكل أوراقها التي أذهلت القائمين على صناعة النفط . قالت ليبيا « ان حاجة الشركات الى النفط اكبر من حاجة الدول المنتجة الى المعائدات » (٤٩) .

وخذت باقي الدول المنتجة للنفط حذو ليبيا . وحصلت الحكومات بموجب اتفاقيتي طهران وطرابلس على زيادة كبيرة في نسبة ما تدفعه لها الشركات ، اذ كانت الاموال تقسم مناصفة بين الشركات والحكومات قبل عام ٦٧ ، اما الان فأصبح نصيب الحكومات ٧٩ بالمئة مقابل ٢١ بالمئة للشركات . ثم كانت الضربة القاضية في شهر تشرين الاول ١٩٧٢ ، حيث تم التوصل الى اتفاق بين الشركات وخمس دول عربية منتجة للنفط . ويدعو الاتفاق الى مشاركة الدول العربية المنتجة للنفط ، في الانتاج مع احتفاظها بما تحصل عليه من فوائد ضخمة .

وصاحب فكرة المشاركة هذه هو الشيخ احمد زكي اليماني وزير النفط في السعودية ، الذي يصف المشاركة بقوله انها « زواج كاثوليكي لا ينفصم بين مصالح البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة وشركات النفط » (٥٠) . علق محلل صناعي على ذلك قائلا : « حقا انه زواج على الاصول — عرس بارود » (٥١) . واستعمل ناطق باسم احدي الشركات تعبيراً اخر لوصف العملية فقال « انها اغتصاب بالرضى » (٥٢) .

وبموجب الاتفاقية الجديدة سيصبح للحكومات العربية نسبة ٢٥ ٪ من أسهم الشركات عام ٧٣ على ان ترتفع هذه النسبة تدريجيا لقصل الى ٥١ ٪ في عام ١٩٧٣ ، وذلك على الشكل التالي : تبقى نسبة الـ ٢٥ ٪ ثابتة حتى عام ١٩٧٨ ، وترتفع الى ٣٠ ٪ عام ١٩٧٩ ثم تزداد بنسبة ٥ ٪ سنويا حتى عام ١٩٨٢ ، ثم تزيد اخيرا ٦ ٪ في عام ١٩٨٣ فتصل بذلك الى ٥١ ٪ (٥٣) .

✽ أعدت هذه الدراسة في مطلع العام ١٩٧٣ وقبل اجراءات التأميم الليبية الاخيرة .